بعد الانهيار الكارثي للاقتصاد العراقي:

الخصخصة أهي داء أم دواء؟

التردي المريع الذي لحق بالبنية الاساسية للاقتصاد العراقي، من جراء مسلسل الحروب وتداعياتها ومارافقها من حصار اقتصادي منهك على مدار ثلاثة عشر عاماً، ثم ما جرته الحرب الاخيرة من دمار ونهب وحرق.. يجعل من عملية اعادة الحياة الى هذا الاقتصاد على المدى القريب، أمراً بالغ الصعوبة على وفق ما يراه المعنيون في الشأن الاقتصادي..

محمد شريف ابو ميسم

فالقطاعات الانتاجية وعلى مدار العقود الثلاثة الماضية، لم تشهد تطوراً ملموساً بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي وبشكل كلي على ايرادات النفط، وشهدت العقود الثلاثة السابقة تراجعاً واضحاً في الانتاج الزراعي، حتى وصل الامر الى استيراد ثلاثة ارباع احتياجات البلد من المنتجات الغذائية بعد ان تقلصت مساحات الاراضي المزروعة، وانخفضت معدلات الانتاج، وفي المجال الصناعي وبعد ان سخرت كل الامكانات البشرية والمادية، باتجاه المشاريع الصناعية الكبرى لاغراض التصنيع العسكري على حساب الحاجات المدنية السليمة للمواطن، لم يتبق من تلك المشاريع الا أطلال، لا يكاد الانسان ان يشاهد اثراً لها، الا بعد الاقتراب من مواقعها ، فقد تعرضت للتدمير والتخريب والنهب.. ومع تفاقم ازمة القطاعات الانتاجية، نشط وبدرجة ما قطاع عريض من انشطة اقتصاد الظل، الذي يغلب عليه الطابع الخدمي البدائي، وضعف الانتاجية وتردي ظروف العمل وكثافة استغلال العاملين، وتحتل النشاطات غير المشروعة الجزء الاكبر في تحريك هذا القطاع .. والسؤال المطروح، هو كيف السبيل لاعادة اعمار وانعاش الاقتصاد العراقي؟ .. ومن المؤكد ان المعنيين في الشأن الاقتصادي قادرون على الاجابة عن مثل هكذا سؤال، بيد ان المهم في الاجابة- والذي يعني العراقيين حالياً هو العامل الزمني فهل من سبيل لانعاش اقتصاد البلد باقصى سرعة ممكنة؟ حتى يستطيع المواطن العراقي ان يعيش ولو بالحد الادنى من مستوى معيشة مواطني البلدان النفطية الاخرى.. وعلى ما يبدو ان الاجابة الجاهزة دوماً هي التعجيل في انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وفتح ابواب الاستثمارات الخارجية وتشجيع ودعم ما يسمى بالخصخصة .. والمواطن البسيط يرى في هذه المسميات والحلول مفاتيح اهل الجنة- فكل بلدان العالم المتحضر تنهج هذا الاسلوب، فلم لا ؟ ونحن نريد خلاصاً للوصول الى شاطئ الخير والاستقرار من خلال رفع القدرة الشرائية وانتعاش الحياة الاقتصادية، الا ان الحلول الجاهزة التي يبحث عنها المواطن العراقي، لم ولن يجدها بين ليلة وضحاها، بعضهم يعتقد ان مجرد وجود النفط في العراق كفيل بان يحل جميع المعضلات، بعد هذا الطوفان الكارثي، الا ان واقع الحال يشير الى مجموعة كبيرة من البرامج المعدة سلفاً في غرف المعنيين بشؤون هذا الكوكب، وتصنيف سكانه الى اسياد وتابعين ، والنقطة المشتركة في جميع هذه البرامج هي خصخصة صناعة النفط وزيادة صادراتها.. وهذا الامر لا يكفي لدوام التنمية أمداً طويلاً.. صحيح ان نتائجه ستجد واقعاً افضل من الواقع الحالي الموروث، إلا ان الامر سيحتاج الى تحرك على عدد من جبهات السياسة الاقتصادية، من اجل ضمان ديمومة عالمية الاقتصاد العراقي - فسياسة النظام السابق كانت تعتمد على التكاثر المالي الناجم من تصدير النفط ولم تعر اهمية لوسائل التنمية الاقتصادية بيد ان العراق الذي يراد له العودة للحضيرة الدولية، سيحتاج الى خبرة سكان الحضيرة من اجل مساعدته للوقوف على قدميه، وهؤلاء يبشرون بعلاج الخصخصة والاصلاحات البنيوية المستندة الى سوق منفلتة لا يضبطها ضابط، وكما يدعون فقد نجم عن الخصخصة ارتفاع في الانتاجية ونمو اسرع في نشاط كلفة الخدمات المقدمة للمستهلكين كما حصل في تجارب بعض البلدان، ولا نعرف من هي الجهة التي ستشرع القوانين لحماية المستهلكين في دولة تتحكم بها رأسمالات متوحشة، قادرة حتى على اسقاط الحكومات، ويقال ان الخصخصة تساعد على زيادة عوائد المبيعات والاسهم والسندات ومن ثم تعود بالنفع على الاقتصاد برمته.. ولا نعرف ايضاً لمن ستعود عوائد المبيعات والاسهم والسندات للعراقي الذي لم ير مما يسمى ببحيرة النفط سوى الجوع والموت، ام للحيتان التي ترعرعت في فترة حكم النظام السابق ام تلك القادمة عبر البحار والمحيطات؟.. وعلى ذلك فان هؤلاء المبشرين يرون ان ما من سبيل للعراق الذي اذا ما اراد النجاح في الاصلاح البنيوي الاقتصادي، الا ان يفتح اسواقه ويلغي القيود على الواردات من البضائع والاسعار والتحويلات الخارجية ويلغي العوائق امام دخول الاجانب وبالتالي الاعداد للخصخصة من خلال تجزئة المؤسسات الضخمة الى وحدات تنافسية اصغر، والاستغناء عن الايدي العاملة الزائدة، لا بل يتعدى الامر الى تسريح جميع الملاكات بمن فيهم الاداريون والفنيون والعمال في القطاعات الفاعلة التي ستتم خصخصتها لشركات عالمية كما في القطاع النفطي.. ومن المؤكد فان القائمين على اعداد برنامج الاقتصاد العراقي الجديد. سيحاولون تفادي التوترات الاجتماعية التي قد تنسف التأييد للخصخصة ويقومون بدفع التعويضات للمتسرحين من العمل او ربما يتم توزيع قسم من اسهم الشركات عند خصخصتها على الاداريين.. والسؤال الذي يتبادر للذهن هو: هل تبقى القوى السياسية الفاعلة، والتي ناضلت ولسنوات طوال وهي ترفع شعار العدالة والمساواة ونصرة المظلومين، بالتزاماتها اتجاه المواطن البسيط، وتحميه من غول الهيمنة على مقدراته ومقدرات الاجيال القادمة؟

الفساد الاداري في (قفص الاتهام)

حسام الساموك

ما برحت قضايا الفساد الاداري حديث القاصي والداني، بل ان غالبية الرسائل والاتصالات الهاتفية التي ترد إلى (المدى) تنصب على روايات انماط من الرشوة والابتزاز والاختلاس التي اضحت سمات لاليات التعامل في مؤسسات الدولة واجهزة القطاع الخاص في آن واحد.

لكن ما بدا يلقى الاهتمام الاكبر حالات الفساد التي تنتهي بالكشف عن اضخم مبلغ يتم تقاضيه كعمولة غير قانونية او نتاج حالة اختلاس في مصرف او مؤسسة مهمة او اية جهة تبتلى بتلك الآفة. اما حالات الابتزاز بخسة الثمن او الاختلاس لملايين بسيطة فتلك صور عابرة لا يجدر الوقوف عندها طويلاً.

آخر الصور البائسة لانماط الفساد ما اعلمتنا به منظمة رعاية الاقتصاد العراقي عن احالة المدير العام لمصرف العراق للقضاء، والقبض عليه وفق المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات، ومع سعينا الدائب لتجاوز كل محاولة للتشهير الشخصي بعدم ذكر اسم المعنى بالامر، بادرنا للتوثق من صحة الخبر عبر استفسارات عاجلة من اجهزة قريبة من وزارة المالية، كي لا نقع فريسة واحدة من اشكال التقولات غير المسؤولة نتيجة ثارات شخصية او تصفية حسابات على وفق اخلاقيات الظرف الراهن.

ما تحقق لنا ان الرجل الذي تولى موقع المدير العام لمصرف العراق في السنة المنصرمة (المصرف الاشتراكي سابقاً) قد القي القبض عليه واحيل للقضاء بتهمة اختلاسات كبيرة بالمشاركة مع موظفة في دائرته، افلحت في تقديم اجازة والاختفاء عن الانظار، واعلمتنا مصادر في المالية ان عمليات التداول المصرفي بالدولار كانت محط اهتمام الرجل وساحة نشاطه، فيما اشارت منظمة رعاية الاقتصاد سالفة الذكر إلى انها تحتفظ بمعلومات خطرة عن ممارسات مدانة له ولمجموعة من رهطه في المصرف، وتشير إلى السياسات التي استخدمها ضد العناصر الكفوءة والمشهود لها بالنزاهة في اقسام المصرف المختلفة.

وبرغم اننا لا يمكن ان نقف حياديين في مواجهة حالات الفساد في أي من اشكالها، لكننا لا بد من ان نتريث حتى يتم التثبت من تحققها فعلاً، هذا اولاً، ونتطلع ان لا تتوقف مواجهات الفساد وبتر ممارساتها عند من يتلبس الحالة دون ان تعتمد سياسة شاملة وحازمة ومسؤولة في مجابهة أي من ذيولها وامتداداتها، دون ان يقع طرف ككبش فداء، وتتاح فرص الافلات لاطراف اخرى قد تكون اكثر خطورة في تعاطيها هذا الداء وشبكات تداولاته.

لقد تكشفت حالات من الفساد في كل ميادين واروقة مؤسساتنا لا تتردد في ان تتجاسر بالاعلان عن جبروتها ودفاعها عن مصالحها بكل ثمن ودون حياء. وبالتالي فان مواجهة الحلقات الفاسدة ينبغي ان تتصاعد على كل الصعد ولا بد من ان تلعب مفوضية النزاهة وكل الاجهزة القضائية والرقابة دورها الحازم في تعزيز كل انماط الاداء السليم في التداولات المختلفة مع فضح كل الملفات المشبوهة والممارسات المدانة دون أي تردد.

مفوضية النزاهة تثني على جهود (المدى)

وتحث المفتش العام في التجارة على ممارسة صلاحياته

بغداد / المدى

تلقت (المدى) كتاباً من مفوضية النزاهة العامة في العراق اثنت فيه على ما تنشره (المدى) في (الحدث الاقتصادي) لمساندة جهود مكافحة الفساد ونشر ثقافة النزاهة بما يعبر عن غيرة على المصلحة الوطنية (وهذا هو املنا في صحافتنا الحرة).

وتضمن الكتاب نفسه توجيهات إلى وزارة التجارة - مكتب المفتش العام شددت فيه على ممارسة المكتب صلاحياته القانونية وفتح تحقيق فوري في ضوء معلومات اوردها الزميل حسام الساموك في مقاله اليومي بعنوان (لننتبه جميعاً إلى محاولات نهب منظم للثروة الوطنية). المنشور يوم ٢ حزيران / ٢٠٠٥, وعبر كتاب المفوضية عن سعيه لاجتثاث حالات الفساد مؤشراً خطورة الممارسات التي اقدمت عليها بعض المصارف الاهلية بما يشكل عامل طرد للاستثمار السليم وخيبة امل للعراقيين في رؤية بلدهم العزيز وهو ينعم بمظاهر العمران والحياة الكريمة مؤكداً على ان المفوضية ومكاتب المفتشين العموميين، هما مناط الامل في تجاوز المفاسد التي تلحق بالمال العام.

الشركات الاجنبية العاملة في افريقيا متهمة بالفساد

اتهم الرئيس الكيني انيانج نيونجو بعض الشركات العاملة في افريقيا بالتورط في الفساد على قدر فساد الدول التي تستثمر فيها.

واضاف امام قمة اقتصادية افريقية انه في حين اصبحت تعاملات الشركات في افريقيا اكثر نزاهة فان الرشى زادت الان بسبب مخاطر كشفها في اعقاب تفعيل قوانين محاربة الفساد تحت ضغوط من الجهات المانحة.

وتتركز قمة هذا العام التي ينظمها المنتدى الاقتصادي العالمي ومقره دافوس على خطة طموحة تدعمها بريطانيا لانعاش اقتصادات افريقيا، على فتح ابواب التجارة امام القارة ومنحها مساعدات اضافية قدرها ٢٥ مليار دولار سنوياً.

وتحث الخطة الاولية التي وضعتها لجنة افريقيا التي شكلتها بريطانيا كذلك الدول الغنية على تضييق الخناق على الرشى في شركاتها بالخارج.

ومنذ نشر الملف وبريطانيا تتعرض لانتقادات لفشلها في محاكمة الشركات التي يشتبه في انها تعاملت بالرشى او ربحت من الحرب.

وقال المتحدثون بالقمة الافريقية ان افريقيا تكسب الحرب ضد الفساد الذي كثيراً ما يشار اليه باعتباره من العوائق الكبيرة امام التجارة والاستثمار في افقر قارات العالم. وتهدف القمة التي عقدت الاسبوع الماضي بمشاركة ٦٤٢ مندوباً من ٤٠ دولة إلى الخروج برسالة ايجابية إلى قمة مجموعة الثماني التي ستعقد في اسكتلندا في ٦ تموز المقبل، مفادها ان القارة متفائلة بمستقبلها.

استمرار منح قروض تسليف صغار الفلاحين والمزارعين

رياض القره غولي

قرر مجلس ادارة صندوق قروض صغار الفلاحين والمزارعين بجلسته الاخيرة برئاسة الدكتور علي حسين البهادلي وزير الزراعة شمول مشاتل انتاج شتلات الخضراوات والزينة بالقروض واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لها. واستمرار منح القروض لاصحاب البساتين وقروض الخضراوات المحمية وتربية فروج اللحم وفق الضوابط والتعليمات السابقة نفسها، والتي اشترطت على ان لا يزيد مبلغ القرض الممنوح على خمسة ملايين دينار.

وتشير احصائيات الصندوق إلى ارتفاع عدد الفلاحين والمزارعين المستفيدين من صندوق قروض الفلاحين والمزارعين منذ تاريخ تأسيس الصندوق في الرابع عشر من تشرين الاول من العام الماضي وحتى الثلاثين من الشهر الماضي إلى (٥٢٢٣) فلاحاً وبقيمة اجمالية للقروض الممنوحة بلغت (ستة مليارات ومئتين وثمانية وثلاثين مليوناً وتسعمائة واربعة آلاف وخمسمائة دينار) بواقع (٦١) فلاحاً في البصرة و(١٤٩٩) في العمارة و(٢٦٣) في المثنى و (٥٨٠) في ذي قار و(٩) في كركوك و(١) في نينوى و(٣٤٦) في صلاح الدين و(٢٣١) في ديالى و(٣١) في بغداد و(٤٤٠) فلاحاً في واسط.

اما في محافظات بابل فقد بلغ عدد الفلاحين المستفيدين من قروض صندوق صغار الفلاحين والمزارعين (٧٥٢) فلاحاً و(٣١٢) في كربلاء و (٢٧٦) في الديوانية و(٤٢٢) في النجف.

وتجدر الاشارة إلى ان تلك القروض تهدف إلى تشجيع الفلاحين والمزارعين على تنمية مشاريعهم الزراعية وتطوير انتاجيتها بما يخدم العملية الزراعية.

غرفة تجارة بغداد تدعو المصرف العراقي التجاري لمنح المتضررين في حريق الشورجة تسهيلات مصرفية

بغداد / المدى

بحثت غرفة تجارة بغداد اجراءاتها التنسيقية مع المصرف العراقي التجاري من اجل تفعيل نشاط المصرف في مجال التأديات الخارجية للقطاع الخاص وتقديم جميع انواع الخدمات والتسهيلات المصرفية حيث اقترحت غرفة بغداد قيام المصرف بفتح فرع له في مبنى الغرفة لتصعيد وتائر التعاون التجاري من خلال استثمار قاعدة المعلومات المتوفرة في الغرفة عند تعامله مع عملائه خاصة عند فتح الحسابات الجارية بالعملات العراقية والاجنبية وفتح الاعتمادات للقطاع الخاص ومنح التسهيلات المصرفية بجميع انواعها.

بالاضافة إلى قيام المصرف العراقي للتجارة بالمساهمة في تقديم المساعدة للتجار المتضررين من جراء حريق الشورجة بمنحهم التسهيلات المصرفية بشروط ميسرة لتمكينهم من استئناف نشاطهم التجاري.

اسعار مثقال الذهب والفضة في الاسواق المحلية بالدينار العراقي

العدد	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار 24	106000	101000
الذهب عيار 21	96500	91500
الذهب عيار 18	82500	77500
الذهب عيار 14	61500	56,500
الذهب عيار 12	54000	49000
الفضة	1750	1500

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٦٥	١٤٧٥
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨